

تطبيق شعار الإصلاح الحياة الاقتصادية ) كان شعار الدعوة إلى الإصلاح أحد الشعارات التي رفعتها الدعوة العباسية لاستقطاب الأنصار، وكان لزاماً على الخلفاء العباسيين الأوائل أن يؤكدوا فاعلية هذا الشعار وأن يقدموا برنامجاً إصلاحياً لتحسين أحوال الرعية . الزراعة: ولعل هذا الأمر قد بدأ مبكراً خلال تفجر الثورة العباسية في خراسان، ولم يستطع الخليفة السفاح الاستمرار فيما قام به ابن برمك بسبب انشغاله بالقضاء على أعداء الدولة خلال الفترة القصيرة التي ظل فيها في الخلافة 136-132 هـ/ 753-749 م.

أما الخليفة المنصور فعلى الرغم من اشغاله بالمشاكل الداخلية والخارجية فقد اهتم بالنواحي الاقتصادية غاية الاهتمام من خلال برنامج إصلاحي تمثل في الشدّه والحزم في مراقبة عمال الخراج والسيطرة عليهم وعزلهم إذا كان هناك شبهه أو انحراف، كذلك إتاحة الفرصة للمظلومين في رفع شکواهم، ومنع تحويل الأراضي الخragية إلى أراضي عشرية حتى يحافظ على موارد الدولة. يضاف إلى ذلك أنه عمل على تنظيم ديوان الخراج حتى أصبح من أهم دواعين الدولة والاحتفاظ بسجلات الخراج فيه بعد أن خصص مكاناً لهذا الديوان في بغداد ليكون خاصاً بإشرافه واختيار الموظفين الذين يتسمون بالنزاهة وطهارة اليد وملمين بقواعد الخراج كما استحدث كيلاً جديداً لجباية الخراج عرف بالقفيز الهاشمي . لكن الإصلاح الجذري لم يتم إلا في عهد الخليفة المهدي عندما قرر العدول عن نظام المساحة إلى نظام المقاومة، ونظام المساحة الذي كان معمولاً به من الفتوحات، كان يقضي بدفع الخراج المقرر على الأرض من قبل الدولة كل عام بغض النظر عن إنتاج الأرض وأسلوب الري والزراعة، أما نظام المقاومة الذي عم في البلاد الإسلامية وقتذاك أصبحت الدولة بمقتضاه تقاسم المزارعين وفق نسبة معينة دون النظر إلى مساحة الأرض وكانت على النحو التالي : - نصف المحصول على الأراضي التي تسقي سيقاً . - ثلث المحصول على الأراضي التي تسقي بالدوالي لشدة ارتفاعها. ربع المحصول على الأراضي التي تسقي بالسوافي، وفي بعض المناطق كانت الدولة تحصل على خمس المحصول تقديراً لظروف الأرض . أما النخيل والأشجار فظلت على نظام المساحة، لكن خراجها عدل بحسب قربها أو بعدها من الأسواق . ولما كان نظام المقاومة قد وضع المراعاة ظروف الأرض وأسلوب السقيا والزراعة فقد أسفر عن نتائج باهرة منها توحيد النظام وضمان دخل ثابت للدولة، كما استفاد الزراع وتجنبوا الأزمات التي كانت تحدث عندما ينخفضن المحصول فضلاً عن زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل والحيلولة بين الفلاحين وجور عمال الخراج الذين قد أمرهم المهدي بالكف عن إلحاق الأذى بالناس أثناء الجباية، كما نهى عن تحصيل المتأخرات، فقام خالد البرمكي بتنسيط الخراج في فارس وأعفى الناس من خراج الأشجار . وعندما آلت الخلافة الرشيد، سار على نفس المنهاج في تخفيف الأعباء عن الرعية من خلال سياسة إصلاحية رصينة، فألغى ضريبة العشر التي كانت تجيبي من أهل العراق بالإضافة إلى النسبة المقررة في نظام المقاومة، وبلغ حرص الرشيد في تنفيذ هذه الإصلاحات بأنه كلف القاضي أبي يوسف بوضع حلول لمشكلات الخراج، فأخذت تغييراً في نسبة المقاومة وخفضت على النحو التالي : ١٠/١٢ على الأراضي التي تسقي سيقاً . ٥/٢١ على الأراضي التي تروي بالدوالي . ٣/١٣ على النخل والكرום حيث عدلت إلى نظام المقاومة في عهده ٤/١٤ على الصيف لأنها كانت تسقي بالدوالي واستمر البرامكة في عهد الرشيد يقومون باتباع نفس السياسة الإصلاحية تجاه الرعية فعملوا على إلغاء المتأخرات على المزارعين، التي عرفت بالبقاء كما خفض خراج ثغر قزوين نظراً لقيامه بالدفاع عن الدولة الإسلامية، وتعدى دور الدولة إلى القيام ببنقات الأنهر التي تروي أراضي الرعية دافعي الخراج، كما أن الدولة أشرفته على الماء، فكان من واجباتها أن تقوم بصيانة السدود ويتبرأ البثوق وتخصص مجموعة من المهندسين تشرف عليها، كذلك حفر الترع والمصارف وإقامة الجسور والقناطر، فعمل أبو جعفر على تنظيم الري في العراق بشق الترع والقنوات كما أنفق الخليفة المهدي أموالاً طائلة لإنشاء الطريق بين بلاد العراق وببلاد العرب، حفر نهر الصلة قرب البصرة أما الرشيد فحفر عدة أنها بالعراق وأنفق ملايين الدرهم على هذه المشروعات . ومع اضطراب أحوال الخلافة في عصر المؤمن بسبب الصراع بينه وبين الأمين فقد اهتم الأمانة بسياسة الإصلاح الزراعي، وأمر المؤمن بتخفيض خراج الري وخراسان ومحاسبة عمال الخراج محاسبة دقيقة واستمرت هذه السياسة في عهد الخليفة المعتصم، رغم كثرة نفقاته على الحروب وإغراقه الأموال فعاون أهل الشاش في حفر أحد الأنهر الهامه بها ولم يخرج عن هذه المبادئ السمحنة الخليفة الواقع أيضاً . وكل هذه الإصلاحات السابقة قد أثارت نهضة زراعية تقوم على أكتاف فلاح حر وأسقطت القيود الاقتصادية، وأباحت الهجرة لمن شاء من الموالي واستغلال الخبرات وجلبت محاصيل جديدة كما زاد الإنتاج في أسواق العراق وإيران مع رخص الأسعار فكان الرجل من عامة الناس في تلك الفترة يكفيه هو وعائلته ثلاثة درهم في السنة كما كان الكبش يباع بدرهم والحمل بأربعة دوابق والزيت ستة عشر رطلاً بدرهم والسمن ثمانية أرطال بدرهم وينادي على لحم البقر تسعين رطلاً بدرهم ولحم الغنم ستين رطلاً بدرهم . ويؤكد هذا أن شعار الدعوة إلى وليس أول على ذلك ن أن كثير من الأراضي آلت ملكيتها

إلى أصحابها الحقيقيين حيث قاموا بزراعتها مقابل دفع الخراج، ومع ذلك فيذكر المؤرخين إلى انتقال الضياع الأموية إلى البيت العباسى برجاله وجهازه الإداري . الصناعة : ولم يقتصر دور الدولة العباسية على إصلاح أحوال المزارعين بل تعداه إلى القطاع الصناعي أيضاً بعمالة، فأسقطت الخلافة العباسية كل القيود التي وضعها الأمويون فأباحت الخلافة العباسية الهجرة من الريف إلى المدن فهاجر كثير من الصناع والحرفيين، كما أسقطت الحواجز بين العرب والموالي، وساعد كل ذلك على امتصاص العرب بأهل البلاد المفتوحة، فتلتزم الصناع العرب على أرباب الصناعات المختلفة، كما تأثرت الصناعات بارتفاع مستوى الدخل للمزارعين والعمال. وبرز دور الدولة في الإصلاح في القطاع الصناعي بأنها توسيع في استخراج الثروة المعدنية التي حفل بها العالم الإسلامي وتحملت أعباء نقلها إلى مراكز الصناعة مما ساعد على انتلاع الصناعة في العصر العباسى الأول فقامت باستخراج الذهب من مصر، في المنطقة الواقعة بين أسوان وعيزاب، وخاصة مدينة العاقي، كما قامت بتأمين استخراجه شن حملات لتأديب البحيرة ثم يتم نقله عن طريق النيل شمالاً أو من عيزاب عبر البحر الأحمر كما استخرج الذهب من غرب أفريقيا عند الطرف الجنوبي للصحراء الكبرى ونقل عن طريق تونس إلى مواطن التصنيع أما الفضة فكانت تستخرج بتطهير وأصبغها وفرغانة، والنحاس من أصحابها وبخاري والحديد من فارس وكرمان وكابل والمغرب وصقلية، أما الخشب فكان يجلب من مدينة البندقية ومن صعيد مصر. ومن العوامل التي ساعدت أيضاً على نهضة الصناعة التسويق الذي كان يتم بسهولة ويسر بسبب السبل الآمنة والأمن المستتب في أرجاء الدولة العباسية، كما حرص العباسيون على القضاء على الثورات، وازدهرت كثيرة من الصناعات، واختص كل إقليم بصناعة معينة، خاصة المصنوع من الكتان كما اختصت مدينة كازورن بفارس بصناعة الكتان حتى أطلق عليها دمياط الأعاجم، وازدهرت صناعة الروائح العطرية في نيسابور والبصرة بصناعة الصابون والزجاج. أما بغداد فكثير فيها الدور الخاصة وبدأت صناعته أولاً في إقليم ما وراء النهر، حينما أنشأ المعتصم مصانع الورق في كثير من المدن. فإنه لم يقم على الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية، فبقدر الاعتماد على استيراد مواد مصنعة وكان الاعتماد على الموارد الطبيعية مكرساً للمواد الكمالية كالذهب والفضة والأحجار الكريمة أو الصناعات التحويلية التي تتعلق بالجانب الاستهلاكي اليومي بسبب تأثير الصناعات بارتفاع مستوى الدخل للمزارعين والعمال والإقبال على صناعة المترفين من النسيج الرفيع والخزف والأثاث والمجوهرات أي أن النشاط الصناعي كان موجهاً لخدمة للطبقات الأرستقراطية وكذلك الفئات التي أثرت بسبب الإصلاح الاقتصادي التجارة وعلى الصعيد الداخلي استطاعت الخلافة أن تؤكّد سلطانها في كل مكان ترابط الجندي الأمصار والثور وانتشرت القواعد البحرية في البحرين الأحمر والمتوسط والمحيط الهندي، كما وجدت النظم المالية بإصدار عملة موثوقة بعيارها نالت التقدير في الأسواق في الداخل والخارج. وكان للسياسة الخارجية أثر هام على توجيه النشاط التجاري في العصر العباسى الأول فعلى الجهة البيزنطية، فمن المعلوم أن الأمويين قد أضافوا شوكتهم خاصة وأنهم تطلعوا للاستيلاء على عاصمتهم نفسها وكان جل اهتمام الأمويين تحقيق هذا الأمر، ولما منيت الجيوش الأموية بالهزيمة توقفت هذه الحملات، ولأن الخلافة كانت مشغولة أيضاً بمشاكلها الداخلية فضلاً من الاتجاه الشرقي للخلافة آنذاك، كل ذلك وغيره جعل موقف العباسى تجاه البيزنطيين موقفاً دفاعياً، تمثل في إيجاد دولة الأغالبة في أفريقية لتفوّع بالدفاع عن غربي البحر المتوسط ووسطه، كذلك انتشار المناطق الأخرى على طول الحدود العباسية البيزنطية وكان هذا الشريط التغرى عباره عطني أربطة أو قلاع حصينة يقيم فيها المرابطون من المقاتلة والنساك بشكل دائم، أولئك الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن دولة الإسلام لذا كانت هناك حروب مستمرة على منطقة الحدود بين البيزنطيين وال المسلمين، ومع بداية الخلافة العباسية، أثبت العباسيون قدرتهم الدفاعية في الجهة البيزنطية في عام 137هـ/754م أغروا البيزنطيين على أعلى بلاد الشام، واستولوا على ملطية وخربوا حصونها، لكن الخليفة المنصور استطاع أن يستردّها في العام التالي وتبدلت الأسرى بين الجانبين، ويبدو أن الضغط قد ازداد على الجهة البيزنطية بعد ذلك، حتى اضطر الإمبراطور البيزنطي في عام 771هـ/155م إلى طلب الصلح على أن يؤدي الجزية للخلافة سنويًا كما عمل المهدى على تحصين الثغور مستعيناً بأبنه هارون الذي استطاع أن يتغلّب على المسلمين 781هـ/165م، لكن ما لبث أن تغيرت الأمور لصالح البيزنطيين، فوجدنا حرث شديد أثناء تولييه الخلافة عام 181هـ/797م على المسير إلى آسيا الصغرى حتى يحقق الهدوء والأمن على الحدود البيزنطية، مما جعله يرغم إبرين أرملة الإمبراطور ليو الرابع والوصية على ابنها الصغير قسطنطين السادس على أن تدفع جزية سنوية مقدارها تسعين ألف دينار سنويًا وإن يغتنم الأسواق والأدلة في الطريق عند عودة المسلمين إلى بلادهم وإن تسلّم أسرى المسلمين . وفي عهد المأمون عاد الصراع مره ثانية وتبدلت الإغارات، حتى قاد المأمون حملة بنفسه عام 218هـ/833م توجه بها إلى عمورية لكن وفاته المفاجأة أخرت هذه الحملة إلى عهد المعتصم، الذي ازداد الصراع في عصره أثناء

انشغال المعتصم بثورة بابك الخرعى فأغار البيزنطيون على مدينة زبطرة وأحرقها فثار المعتصم وسار حتى وصل إلى عمورية وضرب حولها الحصار وتغنى الشعراً بهذا الانتصار، ومع الواثق تم تبادل الأسرى إذاناً بعهد جديد من السلام فضلاً عن دور الأغالبة في صقلية وجنوب إيطاليا وسيادتهم البحرية في وسط البحر المتوسط، حتى انتهى الأمر بطرد البيزنطيين نهائياً من صقلية بعد ما يقرب من سبعين عاماً وبذلك فقواً أعظم معاقلهم في البحر المتوسط، كما استولى الأغالبة على مالطة وسردينا وانسابوا نحو جنوب إيطاليا ودانت للأغالبة مدنًا كثيرة في الجنوب الإيطالي منها نابولي ومالطا ومونت كاسينو، هذا فضلاً عن دور أهل الأندلس في غرب البحر المتوسط والرباطات المنتشرة على ساحل البحر لتطهيره من الوجود البيزنطي، والعلاقات الدبلوماسية بين الخلافة العباسية وإمبراطورية شارلمان، مما ساعد على تحول البحر المتوسط إلى بحيرة إسلامية بعد إبعاد السيطرة البيزنطية.

أما من ناحية الصين، فمن المعلوم أن الخطر الصيني لم يكن يتطلع إلى مكاسب سياسية بقدر ما كان يطمع في السيطرة على الطرق التجارية في آسيا الوسطى التي كانت تسلكها القوافل إلى الشرق الأدنى وأوروبا، ومعلوماً أن فتح بلاد ما وراء النهر قد تم فتحها خلال خلافة الوليد بن عبد الملك عام 93هـ/711م عندما تمكّن القائد قتيبة بن مسلم اللاعبين من فتح بخارى وسائر مدن خوارزم وسمرقند، وبعدها توجه قتيبة في عام 96هـ/714م إلى حدود الصين، لكنه انسحب بعد ذلك ولم يتمكن من التوغل داخل الحدود الصينية، فان وقوفه على أبواب الصين جعل أباطرة الصين يعملون على تأمين حدودهم الغربية واستولوا على مواطن الأتراك الشرقيين ضد المسلمين في بلاد ما وراء النهر وكثيراً ما تحالف هؤلاء مع أمراء الأتراك الغربيين للثورة على الحكم الإسلامي في محاولات لطرد المسلمين من البلاد، وبذل المسلمين في سبيل تأكيد وجودهم الكثير وأنقذوا جيوشاً متواتلة حتى استردوا مدينة بخارى . بدأ الصينيون يستفيدين من انشغال الدولة الإسلامية لكن سرعان ما انحسر الخطر الصيني عن بلاد التركستان الشرقية، مما ساعد على ظهور عدة ظهور عدة إمارات للأتراك الشرقيين في الصعد، وفرغانة ويرجع السبب في ذلك إلى الهزيمة التي مني بها إمبراطور الصين على يد القائد العربي زياد بن صالح الخزاعي عام 133هـ/750م وأدى هذا النصر إلى التقليل من حدة المطامع الصينية مما دفع الأسرة الحاكمة في الصين إلى مسالمة العباسيين . كما أن جيش الخلافة العباسية أُسْهِمَ بدور فعال في تثبيت مكانة البيت الحاكم في الصين ضد المحاولات التي جرت لاغتصاب الحكم من الإمبراطور القائم، ووجدت جالية عربية في بلاد الصين تتمتع بحماية البيت الحاكم، وبدأت الخلافة العباسية بعد ذلك تقيم التغور في حدود إقليم التركستان كما أخدمت الجيوش العباسية الثورات التي قامت بها وأرغمتها على الخضوع . كما استمر العباسيون في إرسال الحملات لاستكمال فتح الهند التي تم فتحها مع الأمويين خلال خلافة الوليد حيث تم فتح الأراضي الواقعة بين كابل والملتان والتغل في حوض السند وتمكن محمد بن القاسم من تثبيت النفوذ الإسلامي في تلك الأنحاء، وعرف ملاحو العرب أمور الملاحة. فظلت في عهد المامون . نمو التجارة الدولية في ظل الإسلام : أما الطرق البحرية يبدأ من غرب أوروبا إلى المشرق ماراً بمصر وقام بهذا الدور التجار اليهود الذين يطلق عليهم الرهدائنة، يعملون بدور الوسطاء لنقل التجارة من الغرب إلى الشرق وبالعكس، فيحملون من الغرب الخدم والجواري والجلود، والديباج، ثم يأتون من الهند بالمسك والعود كما وصلت التجارة الإسلامية إلى بعد ذلك فوصلت إلى اسكندنavia والسويد وتم العثور على نقود إسلامية، كما اهتموا بتجارة شرق أفريقيا والبحر الأحمر وموانئه لطلب الذهب .